الأمم المتحدة

A/56/861–S/2002/241



Distr.: General
8 March 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٥١ من جدول الأعمال
تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

تذكرون أنني، في رسالتي المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/265-S/2001/764 وCorr.1)، وجهت اهتمامكم واهتمام أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا، القاضية نافانيتيم بيلاي (المرجع نفسه، المرفق).

وفي التقرير المرفق برسالتها، أوردت الرئيسة بيلاي، في ضوء المعلومات التي قدمتها المدعية العامة، بعض التوقعات للكيفية التي يحتمل أن تتطور بها أنشطة المحكمة فيما يتعلق بإجراء المحاكمات. استنتجت الرئيسة أن المحكمة، إذا تعين الحفاظ على هيكلها الحالي، ستحتاج إلى وقت طويل جدا لإكمال محاكمات جميع الأشخاص المتوقع مثولهم أمامها. ولمعالجة تلك الحالة، اقترحت الرئيسة بيلاي وزملاؤها في هيئة المحكمة الدولية لرواندا تحسين القدرة القضائية للمحكمة بإنشاء فريق من القضاة المخصصين.

وفي رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (انظر المرفق)، أبلغتني الرئيسة بيلاي أن المدعية العامة قد زودتها مؤخرا بمعلومات تتعلق بمراجعة برنامجها للتحقيق. وأعرض رفقته رسالة الرئيسة بيلاي على نظركم ونظر أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن.

في رسالتها، تفيد الرئيسة بيلاي أن المدعية العامة أبلغتها أنها قامت، بعد استعراض آخر لبرنامجها للتحقيق، بخفض كبير لعدد المتهمين الجدد الذين تتوقع إمكانية مقاضاتهم أمام المحكمة الدولية لرواندا.

وتلاحظ الرئيسة بيلاي أنه ينبغي بالتالي إجراء بعض التغييرات على التوقعات المتعلقة بأنشطة المحاكمة التي ستقوم بها المحكمة مستقبلا والتي وردت في التقرير المرفق برسالتها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١. وينبغي أيضا إجراء تغييرات مطابقة في الموجز المرفق بذلك التقرير. ويرد موجز معدل يتضمن تلك التغييرات مرفقا برسالة الرئيسة بيلاي.

وأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقاتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا

أشير إلى اقتراحنا إنشاء فريق من القضاة المخصصين، الذي قُدِّم إليكم في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/265-S/2001/764، المرفق، والضميمة)، والذي ينظر مجلس الأمن فيه حاليا.

إننا قلقون لأن التأخر في التوصل إلى قرار بشأن اقتراحنا يعوق سير جدول المحاكمات الذي وضعناه لهذه السنة. فقد أجريت مناقشات مع المدعية العامة، كارلا ديل بونتي، بشأن المخاوف التي أثارها مجلس الأمن فيما يتعلق ببرنامجها للتحقيقات مستقبلا وحثّت على مراجعة هذا البرنامج. وفي وقت لاحق، قدمت المدعية العامة، في رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عرضا لاستراتيجيتها المنقحة في مجال الملاحقة القضائية. وفي هذا الصدد، ألاحظ ما يلي:

(أ) قدمت المدعية العامة اقتراحا بتعديل النظام الداخلي وقواعد الإثبات للمحكمة ينص على نقل المشتبه فيهم والمتهمين إلى الأجهزة القضائية الوطنية لمحاكمتهم. وسيخفف هذا النقل من عبء القضايا المعروضة على المحكمة وسيعجل بإتمام ولايتها. وسأدرج هذا المقترح في جدول أعمال الاجتماع العام المقبل للمحكمة؛

(ب) أشارت المدعية العامة إلى أن مكتبها لن يجري أي تحقيقات جديدة بعد عام ٢٠٠٣، وأن جميع التحقيقات ستنتهي في عام ٢٠٠٤؛

(ج) خفضت المدعية العامة عدد المشتبه فيهم والمتهمين الذين هم رهن التحقيق من ١٣٦ شخصا في الأصل إلى ١١١.

وشدَّدت المدعية العامة، فيما يتعلق بالعدد المنقح للتحقيقات الجديدة (١١١)، على أن الشروط ذاتها تنطبق كما هو الشأن في عدد التحقيقات الذي قدمته سابقا (١٣٦). وبوجه خاص، ذكرت أن من المحتمل عدم وجود أدلة كافية لإثبات لوائح الاتهام ”في عدد كبير من القضايا“ وأنه لن يلقى القبض على كل شخص وُجِّهت إليه لائحة اتهام. وبناء عليه، أرى أن العدد الحقيقي للمتهمين الجدد سيكون أقل بكثير من ١١١، غير أنه ليس بوسع المدعية العامة أن تعطي المزيد من التوضيحات في هذا الوقت.

وإذا ما جرى اتخاذ العدد ١١١ نقطة أساس، فإنه ينبغي أن نستذكر أنه ورد، في الفقرة ١٥ من الطلب (الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ من الضميمة المعنونة "الإحصاءات الداعمة")، أن التقدير الأصلي المقدم من المدعية العامة، والبالغ ١٣٦ متهما جديدا وحوالي ٤٥ محاكمة جديدة سينطوي على إجراء ١٠ محاكمات جديدة كل سنة حتى عام ٢٠٠٥. وإذا ما تم استخدام متوسط العدد نفسه وقدره ثلاثة متهمين في كل محاكمة كما ورد في الطلب، فإن مقاضاة المتهمين الجدد الـ ١١١ ستتطلب إجراء حوالي ٣٧ محاكمة جديدة، أي بخفض قدره ٨ محاكمات.

وتضمنت الفقرة ٣١ من الضميمة ثلاث نسب محتملة للنجاح في القبض على المتهمين الجدد (١٠٠ و ٧٥ و ٥٠ في المائة). وكما ذُكر أعلاه، فإن بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة في القبض على المتهمين أمر غير محتمل مطلقا. ويوفر التقدير الجديد، المقدم من المدعية العامة، أساسا لتنقيح الأعداد الأصلية على النحو التالي:

(أ) إذا ما نفِّذت ٥٠ في المائة من عمليات إلقاء القبض فإنه سيضاف حوالي ٥٥ متهما، أو ما يقرب من ١٩ محاكمة جديدة. وهذا ينطوي على خفض قدره ٤ محاكمات (من ٢٣ إلى ١٩)؛

(ب) إذا ما نفِّذت ٧٥ في المائة من عمليات إلقاء القبض فإنه سيضاف حوالي ٨٣ متهما، أو ما يقرب من ٢٨ محاكمة جديدة. وهذا ينطوي على خفض قدره ست محاكمات (من ٣٤ إلى ٢٨).

وتناولت الفقرة ٣٢ من الضميمة عدد الولايات اللازمة للمحكمة بالموارد الحالية لإكمال محاكمة الـ ١٣٦ متهما جديدا. وإذا ما نفِّذت ٧٥ في المائة من عمليات إلقاء القبض على المتهمين الجدد الـ ١١١ (٨٣ شخصا)، باستخدام الأعداد المنقحة، فإنه مع ذلك، ستكون آنئذ ثمة حاجة إلى ثلاث ولايات جديدة بعد عام ٢٠٠٧، على الرغم من أن المتوقع افتراضا إكمال المحاكمات في غضون فترة الولاية. وإذا ما نفذِّت ٥٠ في المائة من عمليات إلقاء القبض على المتهمين (٥٥ شخصا)، فإنه ستكون عندئذ ثمة حاجة إلى ولايتين، مدة كل منهما أربع سنوات، بعد عام ٢٠٠٧ (٢٠١٥).

وتورد الفقرة ٣٧ من الضميمة تقديرات في حال ضم قضاة مخصصين إليها. وعلى افتراض إجراء تنفيذ الإصلاح تنفيذا كاملا في أوائل عام ٢٠٠٣، فإن في الإمكان وضع التقديرين التاليين:

(أ) إذا ما نفِّذت ٥٠ في المائة من عمليات إلقاء القبض على المشتبه فيهم المشمولين بالتقدير الجديد المقدم من المدعية العامة، فإن في الإمكان إكمال المحاكمات الإضافية الـ ١٩ في أواخر الولاية الثالثة (٢٠٠٧) أو في أوائل الولاية الرابعة (٢٠٠٨)؛

(ب) وإذا ما نفِّذت ٧٥ في المائة من عمليات إلقاء القبض على المشتبه فيهم المشمولين بالتقدير المنقح المقدم من المدعية العامة، فإن في الإمكان إكمال المحاكمات الجديدة الإضافية الـ ٢٨ في الولاية الرابعة (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

وعليه لا يكون لخفض المدعية العامة عدد المتهمين الجدد من ١٣٦ إلى ١١١ متهما إلا تأثير محدود على المواعيد المحتملة لإنجاز أعمال المحكمة. على أن الأعداد الجديدة ستساعد المحكمة في إتمام ولايتها في حوالي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ولا بد من التأكيد، بصرف النظر عن عدد المتهمين الجدد الذين سينقلون فعلا إلى أروشا، أنه لا غنى للمحكمة عن انضمام قضاة مخصصين إليها للإسراع بالمحاكمات في ضوء عدد المتهمين المحتجزين في أروشا، والذين مضى على احتجاز بعضهم عدة سنوات، ذلك أن المدعية العامة أبلغتنا مؤخرا أن عددا من هذه القضايا ستكون جاهزة عما قريب للنظر فيها. وكما ورد في الطلب المذكور، فإنه لا تتوفر لدى الدوائر الابتدائية إلا قدرة محدودة جدا على الشروع في محاكمات جديدة، إلى جانب المحاكمات الـ ٧ الجارية ضد ١٧ متهما. وتنفيذ إصلاح النظام الأساسي بإضافة قضاة مخصصين إلى المحكمة مطلوب على سبيل الاستعجال كيما يتسنى الشروع في المحاكمات حالما يكون الادعاء والدفاع جاهزين لذلك، بدلا من الاضطرار للانتظار أشهرا ريثما يكون في وسع إحدى أو كل الدوائر الابتدائية الحالية الشروع في النظر في قضايا جديدة.

ويرجى الاطلاع على صيغة جديدة للموجز الوارد في ضميمة رسالتي المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ (انظر الضميمة).

وأرجو التكرم بعرض هذه الحقائق الجديدة على الجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر فيها.

(توقيع) القاضية نافانيتيم بيلاي
الرئيسة

ضميمة

موجز منقح لطلب مقدم من أجل قضاة مخصصين

منذ أن بدأت المحاكمة الأولى في عام ١٩٩٧، أصدرت الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثمانية أحكام تتعلق بتسعة من المتهمين. ويجري حاليا ما مجموعه سبع محاكمات تشمل ١٧ متهما. لذلك فإن ٢٦ من أصل ٥٤ شخصا مثلوا أمام المحكمة حتى الآن (منهم ٤٦ شخصا محتجزا في أروشا و٦ أشخاص يقضون عقوبة بالسجن في مكان آخر) تلقوا الحكم أو هم رهن المحاكمة. وبالموارد المتاحة، لا تستطيع الدوائر الابتدائية أن تكمل قائمة القضايا الموجودة لديها حاليا قبل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهي نهاية الولاية الثالثة للمحكمة.

وقد أبلغت المدعية العامة مؤخرا رئيسة المحكمة ببرنامجها المستقبلي للتحقيق، وراجعت فيما بعد استراتيجيتها للإدعاء. وهذا يجعل من الممكن توقع الإكمال المحتمل للمحاكمات. وتعتزم المدعية العامة إلقاء القبض على عدد يصل إلى ١١١ متهما جديدا بحلول عام ٢٠٠٤. لكنها شددت على أن من المحتمل عدم وجود أدلة كافية لدعم لوائح الاتهام ''في عدد كبير من القضايا''، وأنه لن يلقى القبض على كل شخص صدرت بحقه لائحة اتهام. وعليه يمكن توقع أن يكون العدد الفعلي للمتهمين الجدد أقل بكثير من ١١١ متهما. ورهنا بالعدد الفعلي للوائح الاتهام وعمليات إلقاء القبض، ستتمكن المحكمة بالموارد الحالية من إكمال جميع المحاكمات في المحكمة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥ (على أساس نسبة لإلقاء القبض قدرها ٥٠ في المائة)، و ٢٠١٨-٢٠١٩ (على أساس نسبة قدرها ٧٥ في المائة) أو ٢٠٢٠ (على أساس نسبة قدرها ١٠٠ في المائة). وهذه الأطر الزمنية غير مقبولة.

إن المشروع الحالي لتعديلات النظام الأساسي للمحكمة فيما يتعلق بالقضاة المخصصين يتبع بصورة عامة الحل الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. غير أن من المقترح أن يخول القضاة المخصصون أيضا سلطة إصدار الأحكام في الإجراءات التمهيدية وأن يتكون قسم الدائرة الابتدائية من قضاة مخصصين فقط. وفي ذلك أهمية من أجل تجنب حالات التأخير.

إن الإصلاح، إذا نفذ كاملا بحلول نهاية ٢٠٠٢، سيمكن المحكمة من إكمال جميع القضايا المرفوعة على المحتجزين الحاليين بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ تقريبا. أما إكمال محاكمات المتهمين الذين يتوقع أن يبلغ عددهم ١١١ متهما فسيتوقف على نسبة إلقاء القبض: عام

٢٠٠٧–٢٠٠٨ (إذا كانت النسبة ٥٠ في المائة) وعام ٢٠٠٩ (إذا كانت النسبة ٧٥ في المائة)، وعام ٢٠١١ (إذا كانت النسبة ١٠٠ في المائة).

وإيجاد فريق من القضاة المخصصين هو حل أكثر فعالية في تكلفته من الاستمرار بثلاث دوائر ابتدائية فقط بعد انقضاء العقد. وللتوفير في التكاليف، يتوقع القضاة أن تعمل الدوائر في أكثر من نوبة.